الواقع الاقتصادي

في شمال وشرقي سوريا

تداعيات جائحة كورونا وقانون قيصر

آسو للدراسات

www.asocenter.org

مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية

Analysis and Strategic Study Organization (ASO)

هي مؤسسة بحثية تغطي مجالا إقليميا واسع النطاق، تهتم بمتابعة التطورات على ساحة جيواستراتيجية واسعة تشمل بلاد الشام بصفة خاصة والشرق الاوسط بصفة عامة، مع الاهتمام بالشأن السوري والعراقي، وللمركز مقر في سوريا والعراق.

يعمل المركز على تقديم مساهمات فكرية ومعرفية جادة تعني المنطقة وتؤثر في مستقبلها في مجال الاستشارات والدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية واستطلاعات الرأي والتدريب الإداري.

انطلاقا من مبدأ الجودة والتميز في خدمة المجتمع الذي شكل الدافع الرئيس للعملية التنموية، جاء إنشاء مركز آسو للاستشارات والدراسات الاستراتيجية لتكون مركزا للتفكير وصنع السياسات العامة محليا واقليميا واعداد وتأهيل وتنمية كوادر وقيادات على درجة عالية من المهارة والعلم الحديث في المجالات المختلفة.

حقوق النشر محفوظة © 2020

الفهرس

المقدمة: ٤

الوضع الاقتصادي في سوريا قبل وبعد ٢٠١١: ٤

الوضع الاقتصادي في شمال وشرق سوريا قبل وبعد ٢٠١١: ٥

تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد شمال وشرق سوريا: ٥

أولاً: إغلاق المعابر الحدودية: ٦

ثانياً: إغلاق الأسواق: ٦

ثالثاً: غلاء الأسعار: ٦

رابعاً: زيادة نسب البطالة والفقر: ٦

خامساً: تعطّل مشاريع المنظمات الدولية: ٦

تداعيات قانون قيصر على اقتصاد شمال وشرق سوريا: ٧

أولاً: انهيار الليرة السورية: ٧

ثانياً: ندرة المواد وغلاء أسعارها: ٧

ثالثاً: زيادة نسب البطالة والفقر: ٧

رابعاً: هجرة رؤوس الأموال والأيدي العاملة: ٨

خامساً: ازدياد نسبة عمالة الاطفال: ٨

الاستنتاجات والتوصيات: ٨

المراجع: ٩

المقدمة:

تعد المناطق التابعة للإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا جزءاً لا يتجزأ من الأراضي السورية، وتشترك مع كامل المناطق السورية على الرغم من اختلاف الجهات المسيطرة عليها، سواء الحكومة السورية او المعارضة، بوحدة الحال، والتأثر بالنزاعات والصراعات والحرب الدائرة منذ العام ٢٠١١.

لا يمكن الحديث أو تناول الواقع الاقتصادي لشمال وشرق سوريا بمعزل عن الواقع الاقتصادي العام في سوريا، نظراً للأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها المناطق الشمالية والشرقية، وغناها بالثروات الباطنية والزراعية، ولطبيعة العلاقات التجارية التي لا تزال مستمرة بين مناطق النظام ومناطق الإدارة الذاتية، على الرغم من توترها وانقطاعها في فترات متباينة. ولا تزال الكثير من المؤسسات الحكومة السورية عاملةً في مناطق الإدارة الذاتية، ولا يزال موظفوها يتقاضون رواتبهم من الحكومة السورية.

غير ان الخصوصية التي تصبغ مناطق الإدارة الذاتية، ذات الغالبية الكردية، أنها مناطق تفتقر إلى البنى التحتية والمرافق الخدمية كافة؛ الصناعية والتجارية والصحية والتعليمية... حتى قبل العام ٢٠١١، وساهمت الصراعات العسكرية اللاحقة في ازدياد تدهور تلك البنى والمرافق، والتي تم استهدافها كذلك من قبل جماعات المعارضة السورية المسلحة والمدعومة من تركيا، عبر هجمات متكررة على المدن والبلدات الكردية الحدودية.

شكل السياق التاريخي الذي مرت به المناطق التابعة للإدارة الذاتية حالياً، حالةً تراكميةً وواقعاً اقتصادياً مزرياً، لم تتح له الفرصة للتأسيس والنهوض في ظل حالة التوتر وغياب الأمن والاستقرار، هذا الواقع الذي أصبح أكثر سوءاً وتدهوراً في ظل انتشار جائحة كورونا التي عطلت عجلة الحياة الاقتصادية، وفاقمت الازمة المعيشية، في ظل ظروف الحظر وإغلاق المعابر والاسواق. وما زاد الطين بلّة العقوبات الأمريكية الاخيرة المتمثّلة بقانون قيصر، الذي كانت له تداعيات سلبية على مناطق شمال وشرق سوريا بعد ان شهدت العملة السورية انخفاضاً حاداً في قيمتها بالمقارنة مع العملات الأجنبية، وغلاء الأسعار وندرتها، وازدياد نسب البطالة والفقر بشكلٍ غير مسبوق.

الوضع الاقتصادي في سوريا قبل وبعد ٢٠١١:

على الرغم من أن الدولة السورية تعتبر من الدول الغنية بالثروات الباطنية والزراعية والحيوانية، إلا ان كل تلك الثروات كان حكراً على الحكومة السورية، وفئة قليلة من المقربين منها من مسؤولين وتجار، ممن يمثلون الدائرة الضيقة المتحكمة في واردات البلاد وخيراتها. والمستفيدين الوحيدين منها. الأمر الذي حرم غالبية السوريين من دخل يتناسب مع مقدرات البلاد وإمكاناتها الاقتصادية، وجعلتهم في ظروف اقتصادية صعبة للغاية، في ظل سياسة ممنهجة من الحكومة السورية، جعلت من التفكير في تأمين لقمة العيش الهاجس الوحيد للشعب السوري.

بعد العام ٢٠١١ وحتى الوقت الحالي تجلت الآثار السلبية للصراع والحرب الدائرة منذ أكثر من تسع سنوات على الصعد كافة في سوريا، ولا سيما القطاع الاقتصادي الذي مُنِيَ بالكثير من الخسائر، وطال الدمار والخراب كافة بناه وقطاعاته، حيث شهد انتاج النفط انخفاضاً حاداً، بعد أن تعطلت الكثير من الآبار وأدوات الانتاج والنقل، وتعطلت كذلك خطوط الغاز والشبكات الكهربائية في معظم البلاد، وشهد القطاع الزراعي انخفاضاً ملموساً في الانتاج بعد أن تضررت مساحات شاسعة من الأراضي وتعرضت للتصحر، وتعطلت أنظمة الري والمعالجة والتخزين، وكذلك صعوبة حصول المزارعين على البذار والأسمدة المطلوبة، ناهيك عن الحرائق المفتعلة التي طالت آلاف الهكتارات من الأراضي وأدت إلى خسائر فادحة في المحاصيل الزراعية. وتراجعت الثروة الحيوانية بالمزامنة مع تدهور القطاع الزراعي، وطال الدمار كذلك كافة الصناعات التعدينية والتحويلة، وسائر خطوط الانتاج في المعامل والمصانع والشركات، الأمر الذي أدى إلى فرار أصحاب رؤوس الأموال خارج البلاد، حيث نقل الكثير منهم نشاطاتهم التجارية والصناعية إلى الدول المجاورة وعلى نحو خاص تركيا وإقليم كردستان العراق.

الوضع الاقتصادي في شمال وشرق سوريا قبل وبعد ٢٠١١:

لا ريب أن المناطق الشمالية من سوريا تعتبر المصدر الرئيس للاقتصاد السوري وسلتها الغذائية إلا أن تلك المناطق كانت أكثر المناطق تهميشاً على كامل امتداد الأراضي السورية، نظراً للغالبية الكردية التي تقطنها، بالإضافة الى المكونات الاخرى من عرب وآشور وسريان وأرمن...

تعرضت المناطق الشمالية إلى سياسات ممنهجة من الحكومة السورية تضمنت العديد من المشاريع العنصرية والقوانين والاجراءات الاستثنائية ذات البعد السياسي، مثل الاحصاء الاستثنائي ١٩٦٢، ومشروع الحزام العربي، كما منعت الحكومة السورية إنشاء المصانع والمعامل والشركات الانتاجية في تلك هذه المناطق، وضيّقت الحصول على تراخيص البناء وإعادة الإعمار، وهمّشت بناها التحتية وخدماتها ومرافقها العامة، لتصبح أكثر المناطق افتقاراً إلى المؤسسات الضرورية سواء الاقتصادية أو الصحية أو التعليمية، حيث خلا الشمال السوري من أيّ جامعات حكومية على الرغم من كثرة الطلاب الذين لم يجدوا بدّاً من التسجيل والدراسة في مدن أخرى في الداخل والساحل السوري، ولم يسلموا من المعوقات والتضييق في الحصول على الوظائف الحكومية، وفي كثير من الحالات كان يتم فصلهم بذرائع سياسية وأمنية.

بعد العام ٢٠١١، وانسحاب النظام في تموز٢٠١٢ من المناطق الشمالية والشرقية، ومن ثم إعلان الإدارة الذاتية الديمقراطية في كانون الثاني ٢٠١٤، وتلاها إعلان الفدرالية من جهة واحدة في ١٧ آذار ٢٠١٦، أصبحت الإدارة الذاتية القائمة على اقتصاد شمال وشرق سوريا. وتختصّ هيئاتٌ ثلاثٌ اليوم في الشؤون الاقتصادية، وهي: هيئة المالية، التي تُعنى بتنظيم جباية الضرائب والرسوم التي تفرضها اللجان التنفيذية الإقليمية، والإدارات المحلية، وعلاقاتها بالمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية؛ وهيئة الاقتصاد والزراعة التي تتولّى توحيد السياسات الاقتصادية في كنتونات الإدارة؛ وهيئة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تُعنى بتنظيم وحماية حقوق العمّال والموظّفين في القطاعَين العام والخاص[١].

فضلاً عن الهيئات، يتحكّم المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية أيضاً بعددٍ من المكاتب الفنّية التي تخضع لإشرافه المباشر، حيث يدير حالياً ثمانية مكاتب، تختصّ ثلاثةٌ منها بالشؤون الاقتصادية، وهي: مكتب النفط والثروات الباطنية الذي يتولّى متابعة عمل حقول النفط والغاز، وتوزيع عائداتها، وإدارة شبكة الكهرباء، وتوزيع المياه، ومكتب التنمية والتخطيط الذي يضع الخطط الحضَرية للمدن والمناطق؛ ومكتب الشؤون الإنسانية الذي يُعنى بإصدار التراخيص للمنظمات العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، ومراقبة عملها وتقييمه[٢].

لم تستطع الإدارة الذاتية على الرغم من هيئاتها ومؤسساتها النهوضَ بالاقتصاد المحلي، لضعف إمكاناتها من جهة، إذ لا تزال حديثة العهد وتفتقر إلى الكثير من الخبرة والمؤهلات المطلوبة، ولدخولها في نزاعات وصراعات وحروب عسكرية ضد التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش، كما أن التهديدات والهجمات التركية المتكررة على مناطقها ساهمت في تدهور البنى الاقتصادية وخلقت حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة.

تداعيات جائحة كورونا على اقتصاد شمال وشرق سوريا:

ألحقت جائحة كورونا منذ مطلع العام ٢٠٢٠ أضراراً وخسائر كبيرة باقتصاد أغلب دول العالم، ولا سيما الدول النامية أو تلك التي تعاني من نزاعات وحروب دائرة مثل سوريا؛ التي تعجز عن احتواء هذه الجائحة او التخفيف من آثارها وتبعاتها في ظل أنظمتها الصحية والاقتصادية المدمرة جراء الحرب الدائرة منذ أكثر من تسع سنوات، وعلى نحوٍ خاص، المناطق التابعة للإدارة الذاتية (شمال وشرقي سوريا) التي تعاني من قبل حالات من العزلة والحصار الاقتصادي نتيجة توتر علاقاتها مع الحكومة السورية. كما أنها مناطق ذات كثافة سكانية عالية، وتحتوي أعداد كبيرة من النازحين الذين يعيشون ضمن المجتمعات المحلية أو المخيمات التي يزيد عددها على عشر مخيمات ويعيش

[١] الاقتصاد السياسي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا https://medirections.com/images/dox/20190127PoliticalEconomy.pdf
[٢] الاقتصاد السياسي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا https://medirections.com/images/dox/20190127PoliticalEconomy.pdf

فيها أكثر من ١٠٠ ألف شخص[٣]، بالإضافة الى المحتجزين من أفراد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والبالغ عددهم قرابة ١١٠ آلاف شخص[٤]. كل هذه العوامل تجعل الإدارة الذاتية في ظل تدهور البنى والأنظمة الاقتصادية وضعف الامكانات عاجزةً عن النهوض في وجه الجائحة التي تجلّت تأثيراتها السلبية على الأوضاع المعيشية والمرافق الخدمية والانتاجية كافة، حيث كانت أبرز تداعيات الجائحة على القطاع الاقتصادي في شمال وشرقي سورياً كالتالي:

أولاً: إغلاق المعابر الحدودية:

قامت الرئاسة المشتركة للمجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا بناءاً على مقتضيات المصلحة العامة بإغلاق كافة المعابر الحدودية، وعلى نحو خاص، معبر سيمالكا مع حكومة إقليم كردستان العراق، من ضمن الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الإدارة منعاً لتفشي جائحة كورونا.

تعطلت الحركة التجارية من استيراد وتصدير جرّاء إغلاق المعابر؛ ما أدى إلى ندرة المواد والسلع في الأسواق، وارتفاع أسعارها، كما انعكس الأمر سلباً على مُدخلات الإدارة الذاتية التي تعتمد بدرجةٍ كبيرة على الرّسوم الجمركية.

ثانياً: إغلاق الأسواق:

كان إغلاق الاسواق كذلك من ضمن الإجراءات الاحترازية المتزامنة مع حظر التجول، للحماية ومنع تفشي فايروس كورونا، والذي أدى إلى توقف الدورة الاقتصادية المتمثلة بعمليات الانتاج والتوزيع والاستهلاك، على الصعد كافةً، التجارية والصناعية والزراعية والمهنية، باستثناء المحلات المخصصة لبيع المواد الغذائية، ضمن ساعات محدّدة خلال النهار، وكذلك الحال بالنسبة للمراكز الصحية. سبب الإغلاق جموداً للحركة الاقتصادية وتبعات سلبية على الكثير من القطاعات والفئات العاملة في شمال وشرق سوريا.

ثالثاً: غلاء الأسعار:

يمثل ارتفاع أسعار السلع والمواد من أكثر التداعيات التي أفرزتها جائحة كورونا، وسببت أزمة اقتصادية، غير مسبوقة، تجلت آثارها السلبية بشكل فاقع على الاوضاع المعيشية للمواطنين، حيث كانت ندرة المواد الاستهلاكية من جهة، واحتكار العديد من التجار لها من جهة أخرى، من أبرز العوامل التي ساهمت في غلاء الأسعار في ظل ضعف الرقابة التموينية، وعدم استقرار الأسعار لتذبذب سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

رابعاً: زيادة نسب البطالة والفقر:

على الرغم من النسب المرتفعة للبطالة والفقر في مناطق الإدارة الذاتية قبل جائحة كورونا، إلا أن هذه النسب ازدادت بشكل ملحوظ بعد الاجراءات الاحترازية والحظر، وتعطّل الحياة الاقتصادية، وتخفيض العديد من المؤسسات والشركات والمنظمات لنسب موظفيها، بالإضافة لتخفيض الأجور والرواتب؛ ما أدى إلى تضرر الفئات كافة، ولا سيما فئة العمالة اليومية، ممن لا يملكون وظائف أخرى تؤمّن لهم راتباً شهرياً ثابتاً.

خامساً: تعطّل مشاريع المنظمات الدولية:

أوقفت غالبية المنظمات الدولية مشاريعها الإغاثية والتنموية نتيجة الحظر، كما استبدلت منظمات أخرى العديد من أنشطتها لتصبّ في مجال التوعية والوقاية الصحية، وخاصة في المخيمات التي تضج بالنازحين؛ خوفاً من تفشي الفايروس COVID19. كما أن إغلاق المعابر أدى إلى اعتماد المنظمات الدولية على السوق المحلية في شراء احتياجات مشاريعها، الأمر الذي سبب زيادة إضافية على أسعار السلع والمواد.

[٣] أخبار الامم المتحدة ٧ مارس ٢٠٢٠ https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050791
[٤] هيومان رايتس ووتش ٢٠٢٠ https://www.hrw.org/ar/world-report/2020/country-chapters/336770

تداعيات قانون قيصر على اقتصاد شمال وشرق سوريا:

سبقَ للحكومة الأمريكية أن فرضتْ العديد من العقوبات على الحكومة السورية، إلا أن قانون قيصر الذي دخل حيز التنفيذ في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٠ يبقى الأكثر تأثيراً على النظام السوري والسوريين على حدٍ سواء؛ فهو يستهدف القطاعات المالية والمصرفية، والقطاعات الاقتصادية كالنفط والغاز والتكنولوجيا ومواد البناء والخدمات الهندسية والطيران. كما يستهدف الأشخاص والجهات المتعاونة مع النظام السوري والتي تمدّه بالدعم في عملياته العسكرية وجرائمه ضد المدنيين السوريين. وما يزيد شدة التبعات السلبية للقانون أنه جاء بعد تسع سنوات من الدمار وانهيار البنى التحتية والانظمة الاقتصادية، كما ترافق مع جائحة كورونا التي ضاعفت تلك التبعات على الأوضاع المعيشية والقطاعات الاقتصادية كافة. هذه التبعات التي طالت المناطق الواقعة تحت سيطرة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا، وتراءت تداعياتها باكراً، قبل أن يدخل القانون حيز التنفيذ ويطبّق فعلياً، نتيجة التهويل والتضخيم الإعلامي، والخوف من انهيار الليرة السورية، وحصول المجاعات والكوارث الإنسانية، كما حلّل مراقبون وخبراء اقتصاديون وسياسيون. حيث كانت أبرز تداعيات قانون قيصر على القطاع الاقتصادي في شمال وشرقي سورياً كالتالي:

أولاً: انهيار الليرة السورية:

ويرى محللون أن الخشية من القانون، حتى قبل أسبوعين من تنفيذه، ساهمت إلى حد كبير في الانهيار التاريخي لليرة التي تخطى سعر صرفها خلال أيام قليلة عتبة الثلاثة آلاف مقابل الدولار في السوق الموازية[٥]. هذه العتبة العالية تؤدي إلى تراجع كبير في القوة الشرائية، حيث ان غالبية الاجور والرواتب تصرف بالليرة السورية للعمال والموظفين في القطاعين العام والخاص.

ثانياً: ندرة المواد وغلاء أسعارها:

شهدت اسواق شمال وشرق سوريا ارتفاعاً كبيراً في أسعار كافة المواد والسلع الاستهلاكية، وندرة بعضها، نتيجة العقوبات المفروضة التي تمنع دخول الكثير من المواد الخام وخاصة المواد والأدوية الطبية التي ارتفع سعرها بشكل غير مسبوق، كما أن الكثير من البضائع التي يعتمد عليها الشعب في شمال وشرق سوريا يتم تصنيعها في دمشق وحلب وتأتى الى مناطق شمال وشرق سوريا عبر معابر برية وجوية، حيث أثّر قانون قيصر على إنتاج هذه البضائع و توفّرها، بالإضافة إلى احتكار بعض التجار للمواد الأساسية والضرورية مما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية، وانعكس الأمر سلباً على العملية الشرائية التي تراجعت إلى الحدود الدنيا نظراً للهوة الكبيرة بين دخل المواطن ونفقاته، وبناءاً على ذلك، قررت الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا رفع أجور الموظفين والعاملين في الإدارة بنسبة ١٥٠٪. وجاء القرار للتخفيف من آثار غلاء الأسعار في ظل هبوط سعر صرف الليرة السورية[٦].

ثالثاً: زيادة نسب البطالة والفقر:

ساهم قانون قيصر في ارتفاع نسب البطالة والفقر في مناطق الإدارة الذاتية، ولا سيما في ظروف الحظر، الامر الذي أدى زيادة عدد الاشخاص الذين يعانون من انعدام الامن الغذائي، حيث أن الارقام كانت مرتفعة في عموم سوريا، حتى قبل جائحة كورونا وقانون قيصر، فوفقاً لإحصاءات (HNO) يعاني ما يقدرّ بنحو ٦،٥ مليون سوري من انعدام الامن الغذائي، ويتعرض ٢،٥ مليون شخص آخرين لخطر انعدام الامن الغذائي[٧]. هذه الأرقام هي في نمو وتزايد مطرد في مسيرة الاقتصاد نحو الانحدار، في ظل غياب الامكانات والسياسات والمشاريع القادرة على الحد من تبعات الأزمة الاقتصادية الخانقة.

[٥] قانون قيصر" يساهم مع انهيار الليرة في دفع سوريا نحو الهاوية الاقتصادية https://tinyurl.com/yxju9hs9
[٦] خلية أزمة اقتصادية شمال شرق سوريا لمواجهة قانون قيصر https://tinyurl.com/yypd5vcp
[٧] لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا ٢٠١٩ https://hno-syria.org/ar/#home

رابعاً: هجرة رؤوس الأموال والأيدي العاملة:

لم تتوقف هجرة رؤوس الاموال نحو خارج منذ العام ٢٠١١، وازدادت بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة بعد أن تم تدمير الكثير من المنشآت الصناعية والتجارية والزراعية، وانعدام الأمن والاستقرار، على امتداد الاراضي السورية، ومن ضمنها المناطق التابعة للإدارة الذاتية، وخاصةً، بعد الهجمات والعمليات التركية المتكررة على مدن وبلدات الشمال السوري، والتي كانت آخرها عملية (نبع السلام) في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. تلك الهجرات التي طالت الكثير من الايدي العاملة وذوي الخبرة والاختصاص في العديد من المهن والحرف، بحثاً عن لقمة العيش بعد التدهور الغير مسبوق في الأوضاع المعيشية نتيجةً لقانون قيصر وتداعياته السلبية على الواقع الاقتصادي العام.

خامساً: ازدياد نسبة عمالة الاطفال:

من تبعات زيادة نسب الفقر والبطالة في شمال وشرق سوريا ازدياد أعداد الأطفال المتسربين من المدارس والذين انخرطوا في سوق العمل لتأمين لقمة العيش لعوائلهم، والمساهمة في تحمل المسؤولية مع الآباء جنباً إلى جنب، لمجابهة الغلاء الفاحش، والعجز عن تأمين متطلبات العيش الضرورية. الأمر الذي أدى إلى حرمان الكثير من الأطفال من التعليم وبالتالي ارتفاع نسبة الجهل والأمية، وكذلك انخراط البعض منهم في أعمال العنف لتزداد بالتالي نسب الجريمة.

الاستنتاجات والتوصيات:

تشير المعطيات السابقة إلى عدم قدرة الإدارة الذاتية في شمال وشرق سوريا على تحمل التبعات الاقتصادية الكارثية لكل من جائحة كورونا، والعقوبات الأمريكية المتمثّلة بقانون قيصر، في ظل تدهور الواقع الاقتصادي، والدمار الذي لحق بكافة البنى والمؤسسات الاقتصادية، في القطاعات كافةً، الصناعية والتجارية والزراعية، جرّاء الصراع الدائر في البلاد منذ أكثر من تسع سنوات، بالإضافة للهجمات التركية المتكررة على المدن والبلدات الكردية، على امتداد الحدود السورية-التركية، كما تعجز الإدارة الذاتية على تحقيق الاكتفاء الذاتي لمناطقها، أو القدرة على مواجهة الجائحة أو التخفيف من تبعات قانون قيصر الذي سبب أزمة اقتصادية خانقة تنذر بمجاعات وكوارث إنسانية.

إن الواقع المعاش يستدعي تضافراً لكافة الجهود الداخلية والخارجية؛ من جهات فاعلة إقليمية ودولية، ومنظمات محلية ودولية، للتخفيف من التبعات والآثار السلبية التي ضيّقت الخناق على الشعب، وأوصدت الأبواب في سبيل كسب لقمة العيش، وذلك من خلال:

١- ضبط الأسعار وتفعيل دور المؤسسات الرقابية لمتابعة الأسعار ومحاسبة المحتكرين.

٢- إعادة تأهيل واستثمار المعامل والمصانع المتوقفة عن العمل وإعادة تشغيلها.

٣- دعم وتسهيل بناء مشاريع محلية لأبناء المنطقة وإزالة العوائق أمامها.

٤- رفع الرسوم الجمركية عن المواد الأساسية الغذائية، والمواد الطبية بالإضافة الى مواد البناء.

٥- دعم القطاع الزراعي في المنطقة من حيث توفير الأسمدة والمحروقات والبذور بأسعار مدعومة وشراء محاصيلهم بأسعار جيدة بما يناسب أسعار الصرف.

٦- ضبط الأوضاع الأمنية ومكافحة السرقات في المنطقة.

٧- قيام المنظمات الدولية بمشاريع تساعد على تنمية اقتصاد المنطقة، بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المحلية والإدارة الذاتية.

٨- تكثيف الجهود لمزيد من المساعدات الإغاثية والإنسانية التي تتناسب مع الكثافة السكانية العالية.

٩- الضغط على الحكومة التركية من قبل الدول الفاعلية لإيقاف عملياتها العسكرية والانسحاب من المناطق التابعة للإدارة الذاتية.

المراجع:

١- الاقتصاد السياسي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
https://medirections.com/images/dox/20190127PoliticalEconomy.pdf

٢- أخبار الامم المتحدة ٧ مارس ٢٠٢٠

https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050791

٣- هيومان رايتس ووتش ٢٠٢٠

https://www.hrw.org/ar/world-report/2020/country-chapters/336770

٤- قانون قيصر" يساهم مع انهيار الليرة في دفع سوريا نحو الهاوية الاقتصادية
https://tinyurl.com/yxju9hs9

٥- خلية أزمة اقتصادية شمال شرق سوريا لمواجهة قانون قيصر

https://tinyurl.com/yypd5vcp

٦- لمحة عامة عن الاحتياجات الإنسانية في سوريا ٢٠١٩

https://hno-syria.org/ar/#home

الواقع الاقتصادي

في شمال وشرقي سوريا

تداعيات جائحة كورونا وقانون قيصر

آسو للدراسات

www.asocenter.org